



كشفت الهيئة العليا للتفاوض السورية عن تفاصيل الاجتماع الذي عقده معها المبعوث الأممي الجديد إلى سوريا "جير بيدرسون" أمس الجمعة.

وقال بيان صادر عن المكتب الإعلامي في الهيئة إن الاجتماع الذي عُقد أمس الجمعة في الرياض تم خلاله استعراض كافة النقاط التي يمكن أن تساعد على الوصول إلى الحل السياسي في سوريا؛ وأهمها "استعداد الهيئة لمتابعة التفاعل الإيجابي مع المبعوث الدولي الجديد كما سبق وتعاونت مع المبعوثين السابقين بغية عدم إضاعة المزيد من الوقت".

كما أكدت الهيئة خلال الاجتماع على ضرورة العمل برعاية الأمم المتحدة وفق بيان جنيف 1 وكافة القرارات والبيانات الدولية ذات الصلة بالمسألة السورية، لاسيما القرار الدولي 2254 الذي يعتبر برنامج العمل المتفق عليه لإنتاج الحل السياسي.

كما ناقش اللقاء "متابعة العمل لتشكيل اللجنة الدستورية والقواعد الإجرائية لعملها السياسي والتنظيمي بوصفها مساراً هاماً من العملية السياسية التفاوضية وفتح الطريق أمام إنجاز بقية المسارات، لا سيما المسار الأول المتعلق بسبل تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة لإجراء الاستفتاء على مسودة الدستور التي ستنجز مقدمة لانتقال السياسي".

وشددت الهيئة في مباحثاتها على "ضرورة العمل على تحقيق إجراءات بناء الثقة وفي مقدمتها الإفراج عن المعتقلين والمخطوفين وبيان مصير المفقودين، ووقف الانتهاكات التي تُرتكب في مختلف المناطق السورية، وتحمل المسؤولية تجاه

معاناة المهجرين واللاجئين خاصة الذين يتعرضون لظروف صعبة في مخيمات اللجوء".

وكان المبعوث الأممي الجديد إلى سوريا "جير بيدرسون" قد التقى مسؤولين في نظام الأسد خلال زيارة أجراها إلى العاصمة السورية دمشق قبل لقائه بأعضاء الهيئة السورية للتفاوض.

وبدأ النرويجي جير بيدرسون مهامه بشكل رسمي مبعوثاً أممياً جديداً إلى سوريا أوائل الشهر الجاري، خلفاً للمبعوث الأممي السابق السويدي ستافان دي مستورا الذي استقال من منصبه لـ "أسباب صحية خاصة" حسب قوله.



المكتب الإعلامي

18-يناير 2019 م

### بيان صحفي حول زيارة المبعوث الأممي لهيئة التفاوض السورية

عقدت هيئة التفاوض السورية لقاءها الأول مع المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا بمقرها في الرياض بتاريخ 18-01-2019م وتم استعراض كافة النقاط التي يمكن أن تساعد على الوصول للحل السياسي في سوريا، أهمها:

استعداد الهيئة لتابعة التفاعل الإيجابي مع المبعوث الدولي الجديد كما سبق وتفاعل مع المبعوثين السابقين بغية عدم إضاعة المزيد من الوقت.

العمل برعاية الأمم المتحدة ووفق بيان جنيف 1 وكافة القرارات والبيانات الدولية ذات الصلة بالمسألة السورية، لاسيما القرار الدولي 2254 الذي يعتبر برنامج العمل المتفق عليه لإنتاج الحل السياسي.

متابعة العمل لتشكيل اللجنة الدستورية والقواعد الإجرائية لعملها السياسي والتنظيمي بوصفها مساراً هاماً من العملية السياسية التفاوضية وفتح الطريق أمام إنجاز بقية المسارات لاسيما المسار الأول المتعلق بسبل تحقيق البيئة الآمنة والمحايدة لإجراء الاستفتاء على مسودة الدستور التي ستُنجز مقدمة للانتقال السياسي.

ضرورة العمل على تحقيق إجراءات بناء الثقة وفي مقدمتها الإفراج عن المعتقلين والمخطوفين وبيان مصير المفقودين، ووقف الإنتهاكات التي تُرتكب في مختلف المناطق السورية، وتحمل المسؤولية تجاه معاناة المهجرين واللاجئين خاصة الذين يتعرضون لظروف صعبة في مخيمات اللجوء.

المصادر: